مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، **م١٤**، **ع٢**، ص ص ٣٥-٦٩ (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)

أثر التغيرات الاقتصادية على الجريمة في المملكة العربية السعودية

سيد فتحي أحمد الخولي

أستاذ مشارك

قسم اقتصاد – كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٠/٨/٢٠هـ وقبل للنشر في ١٤٢١/٢/٢٤هـ)

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة علاقة الجرائم والحوادث الجنائية ببعض المؤشرات الاقتصادية، باعتبار وجود تفسير اقتصادي للجرائم ودوافعها . ويتناول الجزء الأول علاقة الجريمة بالتنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية من خلال توضيح مفهوم التنمية والرفاهية، ومفهوم الجريمة ودوافعها . ثم استعراض الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة خلال القرنين الماضيين وحتى الآن، بالإضافة إلى استعراض الدراسات التي اهتمت بتوضيح التفسير الاقتصادي للسلوك الإجرامي.

وتقدم هذه الدراسة تحليلا إحصائيا لتطور الأنواع المختلفة من الجرائم والحوادث الجنائية والمتهمين فيها حسب الجنسية (سعوديين/ غير سعوديين) . وفي الجزء الأخير من الدراسة يتم اختيار مجموعة من العلاقات بين الأنواع المختلفة من الجرائم ومجموعة المؤشرات الاقتصادية لتحديد اتجاه العلاقات ثم محاولة بحث أكثر المتغيرات تأثيرًا في الأنواع المختلفة من الجرائم باستخدام طريقتي الانحدار المرحلي المتعدد وطريقة المكونات الرئيسية .

الفصل الأول : الجريمة والتنمية الاقتصادية

تتمثل التنمية الاقتصادية في مجموعة العمليات والتغيرات التي تؤثر على عملية رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع . ويمكن اقتصار تعريف التنمية على أنها ليست أقل من الارتقاء بالنظام الاجتماعي، أو يمكن تفسيرها بأنها الحصول على عدد من أمثليات التحديث مثل ارتفاع الإنتاجية، المساواة الاقتصادية والاجتماعية، المعرفة الحديثة، تطوير المؤسسات والاتجاهات، ونظام تنسيق رشيد لإجراءات السياسات التي يمكن لها التخلص من الأوضاع غير المرغوب فيها في النظام الاجتماعي والتي عادة ما توجد في حالات التخلف[١] .

وهذه النظرة تتضمن أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد تقدم اقتصادي، أو ارتفاعًا في الرفاهية الاقتصادية لأن لعملية التنمية الاقتصادية انعكاسًا كبيرًا على المؤسسة الاجتماعية والعادات والتقاليد، والتي تحدد بدورها الرفاهية الاجتماعية المتضمنة الرفاهية الاقتصادية[٢] .

ومن الطبيعي أن نتوقع أن تؤدي الأنماط المختلفة للتنمية إلى انعكاسات مختلفة من مكان لآخر ومن زمن لآخر، فأنماط التنمية التي تبنتها الدول المتقدمة لتحقيق أهداف إيجابية ليست بالضرورة أن تكون ملائمة لتحقيق نفس الأهداف في الدول النامية . وبنفس المنطق، فإن الأنماط التي يمكن تبنيها في وقت معين لتحقيق أهداف إيجابية للتنمية لا تحقق بالضرورة نفس الأهداف في وقت أو زمن آخر، فكل مجتمع يحتفظ بمجموعة من القواعد والقيم والأفكار التي تحدد هيكله الاجتماعي والذي يعتبر بدوره جزءًا من النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، ولهذا فإن محاولة تغيير أحد مكونات النظام لتحقيق أهداف التنمية لابد وأن تكون في إطار الأهداف المتوخاة لتغيير جميع مكونات النظام من خلال دراسة تشابك وتداخل المتغيرات المؤثرة في النظام، حيث إن سلوك الوحدات المكونة لأي مجتمع مرتبط بتغيرات نظام هذا المجتمع.

وتعتبر الجريمة سلوكًا مضادًا لسلوك المجتمع بصورة نسبية، ومتغيرة المفهوم تبعًا لتغيرات القيم السلوكية والأخلاقية والعقائد والتشريعات الدينية الخاصة بالمجتمع، وبصفة عامة هي عملية الخروج عن الأطر الاجتماعية المنبثقة من القيم والعقائد والتشريعات السائدة .

---

(١) **Gerald M. Meier**, "*Leading issues in Economic Development*", Third Edition, Oxford University Press, New York, N.Y, U.S.A, 1976, pp . 6–7.

(٢) **Ibid** . pp. 7-8.

واشتقت كلمة جريمة من مصدر "جرم"، أي كسب وقطع، وهي كل ما هو مخالف للحق والعدل، وشرعًا هي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر به، أي فعل أمر محرم ومعاقب على فعله، أو ترك أمر معاقب على تركه(٣) . ويمكن حصر مفهوم الجريمة في كل واقعة تعاقب عليها القوانين المكتوبة أو المعروفة في المجتمع(٤) . كما يمكن الربط بين الجريمة والتعدي الحاصل من أي فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع(٥).

وتتعدد دوافع وأسباب السلوك الإجرامي في كتابات الباحثين إلى درجة اعتبار الصفات الوراثية ودورها في تحديد السلوك الإجرامي، حيث يؤدي التكوين الأحيائي (البيولوجي) للإنسان وبالتالي وجود بعض الصفات الجسمانية إلى اتجاه الفرد للسلوك الإجرامي . إلا أن أهم العوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامي تتلخص في ضعف الوازع الديني والالتزام بالعقيدة الصحيحة، والتسابق نحو إشباع الغرائز والشهوات الذاتية، والميل للانحراف والفساد . وبجانب ضعف القيم الدينية والأخلاقية يؤدي ضعف الروابط الأسرية إلى زيادة معدلات الجريمة باعتبار أن الأسرة نواة المجتمع وخليته الحية التي يصلح بصلاحها الفرد ويفسد بفسادها . كما يساهم في تنوع وتفاقم الجرائم وتدني سبل التوجيه الثقافي ومواجهة انتشار وسائل الإعلام وتقلص دور التعليم والتربية في التحكم في انحراف الأفراد وتزايد عدد المنحرفين من الفاشلين دراسيًا، وضعف الضوابط الداخلية للنظام والقانون في الحد من الاتجاه إلى السلوك الإجرامي، وعدم الاستقرار، وضعف العوامل الاجتماعية، والصراع الاجتماعي نتيجة التعدد الطبقي وتزايد العلاقات وتعارضها، العوامل النفسية وأوقات الفراغ وسوء استغلالها بصورة تدفع إلى السلوك الإجرامي وخاصة من خلال تعاطي المخدرات وشرب المسكرات .

وأخيرًا وليس آخرًا، العوامل الاقتصادية والتي كان لها نصيب كبير في تفسير دوافع السلوك الإجرامي منذ أوقات تاريخية بعيدة حيث ربط أرسطو وأفلاطون السلوك الإجرامي بسوء الحالة الاقتصادية للفرد أو للجماعة بحيث ينجم السلوك الإجرامي عن حب الثروات والجشع المادي . ولا يمكن حصر الظواهر والمؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى الجريمة ولكن يبرز في مقدمتها الفقر،

---

(٣) **محمد إبراهيم بن جبير**، *دراسة حول معنى الجريمة في الشريعة الإسلامية*، الندوة العلمية لمكافحة الجريمة في المملكة، ١٢-١٦ شوال ١٣٩٦هـ، الجزء **الأول**، الرياض، ص ص ٣٨-٣٩ .

(٤) **حسن على خفاجي**، *دراسة في علم الاجتماع الجنائي*، الطبعة الثانية، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨١، ص٧٩ .

(٥) **مصطفى العوجي**، *الجريمة والمجرم*، مؤسسة نوفل، بيروت : ١٩٨٠م، ص ١٥٢ .

والبطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة التباين في توزيع الدخول، وكذلك غياب تطبيق الأنظمة والتشريعات والسياسات التي تمنع ظهور الممارسات الاقتصادية التي لا تـوازن بـين المصـالح الفرديـة والاجتماعية مثل السرقة، والاحتيال، وتبادل الممنوعات، والاحتكار، والرشوة، والإغراق، والغش، والتزييف، والتهريب، والتهرب من الضرائب، وتلويث الموارد البيئية وسوء استغلالها، والمماطلـة في سداد القروض والوفاء بحقوق الآخرين، وغير ذلك مما يعتبر من أهـم محـددات السـلوك الإجرامـي، كما سيتضح لنا عند استعراض أدبيات الدراسات السابقة .

وهذه الدراسة لا تغفل أهمية العوامل الأخرى ولكنها تنحصر في دراسة الأبعاد الاقتصاديـة للجريمة .

يصنف بعض الباحثين والكتّاب الجريمة انطلاقـاً مـن تعريفـها كـاعتداء علـى الأشـخاص أو الموارد التي يمتلكها الأفراد والجماعات والدول، أو بصفـة عامـة كـاعتداء علـى الديـن أو النفـس أو العقل أو العرض أو المال أو بعضهم . وحاول باحثون آخرون تصنيف الجرائم إلى الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلا أن فرض البعد الاقتصادي لأي نوع من الجرائـم يجعـل مـن السـهل تصنيـف جميـع الجرائم على أنها اقتصادية . وقسمت دراسة[٦] الجرائم وفقاً للنظام الاقتصادي المتبع حيـث يعتمـد النظام الرأسمالي على الحرية الاقتصادية ويعتبر الربح هو الحـافز الرئيسـي للنشـاطات الاقتصاديـة ممـا يـؤدي إلى سـوء توزيـع الدخـل والبطالـة وزيـادة عـدد جرائـم السـطو، والاحتكـار والتـهرب مـن الضرائب، وتجارة الرقيق الأبيض والأطفال وتلويث البيئة والإخـلال بتوازنـها، بينمـا يعتمـد النظـام الاشتراكي على الملكية العامة واحتكار الدولة للنشـاطات الاقتصاديـة ممـا يـؤدي إلى زيـادة جرائـم الرشوة والاختلاس والسوق السوداء .

وقسمت دراسة أخرى[٧] الجرائم حسب نوع النشاط حيـث انقسـمت الجرائـم إلى ماليـة، وتجارية، وزراعية، وصناعيـة وخدميـة، أو حسـب أنـواع مراحـل الفعاليـات الاقتصاديـة، وبالتـالي قسمت الجرائم إلى إنتاج، واستهلاك، وتبادل وتسويق .

---

(٦) **محمد حامد عبد الله**، *أنواع الجرائم الاقتصادية في النظـام الرأسمـالي والاشـتراكي*، بحـث مقـدم للمركـز العربـي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٤١٧هـ، ص ٥ .

(٧) **خلف سلمان صالح النمري**، *الجرائـم الاقتصادية وأثرها على التنميـة في الاقتصـاد الإسـلامي*، مؤسسـة شـباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ص ٢٢-٢٥ .

وبصفة عامة يمكن تقسيم الجرائم وفقاً للمعلومات بين الوحدات الاقتصادية الأربعة وهي قطاع الأفراد، وقطاع الأعمال، والقطاع العام، والقطاع الخارجي، بحيث تصبح الجريمة هي اعتداء فردًا أو مجموعة على حقوق فرد أو مجموعة أخرى، سواء أتقع في نفس القطاع أو في قطاع آخر خلال أي مرحلة من المراحل الاقتصادية .

ومهما كان نوع الجريمة فإن آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع والاقتصاد تكون كبيرة لأنها تستهدف الموارد الاقتصادية وفي مقدمتها الموارد البشرية حيث تؤدي بعض الجرائم إلى خسارة مياه إنسان أو اكثر وكل ما استثمر فيهم من عواطف ومال وموارد، أو إلى انخفاض إنتاجية إنسان أو أكثر بسبب الإصابة نتيجة إحدى الجرائم، أو إتلاف أو إهدار الموارد الاقتصادية الأخرى. وبجانب فقد الموارد أو تعطلها بسبب الجريمة، فإنها تؤدي أيضاً إلى زيادة الأعباء على المجتمع نتيجة زيادة تكاليف الإنفاق على مكافحة الجرائم والحد منها، وكذلك مواجهتها ومعالجة آثارها، بالإضافة إلى تكاليف الاستمرار في الأمن والحماية .

الفصل الثاني : استعراض أدبيات البحث

أولاً : دراسات علاقة المتغيرات الاقتصادية بالجريمة

تعتبر الجريمة سلوكًا إنسانيًا نابعًا عن مجموعة من الدوافع والأسباب . وإذا كانت البيئة الاقتصادية أحد البواعث على الجريمة، فإن البيئة الاقتصادية تتأثر أيضاً بالجريمة . ويعود الاهتمام بعلاقة البيئة الاقتصادية بالسلوك الإجرامي إلى كتابات أرسطو وأفلاطون حول ارتباط الفقر بالجريمة، فالفقر في تقديرهما يولد الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعوره بانعدام العدالة مما يقوده إلى الرذيلة بجميع أمورها[٨] .كما اتفق القديسان توماس الأكويني saint Thomas d'Aquin (١٢٢٥-١٢٧٤)، وتوماس مور Saint Thomas More على أن الفقر من أهم محددات تكوين السلوك الإجرامي بصفة عامة، والسرقة بصفة خاصة[٩] .

وفي القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بالدراسات الإحصائية للظواهر الاجتماعية بصفة عامة والجريمة بصفة خاصة، فاستنتج الفرنسي اندريه جيري Andre Michel Cuerry عام ١٨٣٣ وجود علاقة تؤكد دور العوامل الاقتصادية في إحداث ظاهرة الجريمة مع وجود إمكانية تأثير عوامل أخرى

---

(٨) **عبود السراج**، *علم الإجرام وعلم العقاب*، الإصدارة **الثانية**، جامعة الكويت، الكويت:١٩٨٣م، ص٢٨٦.

(٩) المرجع السابق، ص٢٨٦ .

مثل المناخ والسن والجنس والأسرة والدين والثقافة[١٠]. وقام البلجيكي أدولف كيتليه Adolf Quetelet عام ١٨٣٥ بدراسة التوزيع الإقليمي للثروة وتوزيع الجرائم ووجد أن العلاقة ليست دائماً طردية، بل إن في بعض المناطق الفقيرة جداً مثل ليكسمبورج تنخفض معدلات الإجرام، واستنتج أن الفقر حقيقة نسبية تختلف باختلاف الأفراد، وأن العلاقة ليست مادية بحتة بل نابعة من الشعور بالقناعة أو الشعور بالحاجة، أي إن التأثير الاقتصادي قد لا يكون مباشرًا ولكنه يصبح مؤثرًا في حالة الانقلاب السريع في الظروف الاقتصادية وسوء التوزيع بين الأفراد نتيجة للشعور بالتعاسة والضيق من المشاهد الدائمة لعز الأثرياء ولتفاوت الثروة مما يحملهم على اليأس ثم الجريمة[١١].

تمت دراسة في إيطاليا في الفترة بين ١٨٧٣-١٨٨٣ حيث وزعت ثروة كل إقليم بإيطاليا على عدد سكانه لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الثروة في كل إقليم وبحث علاقته مع معدلات الإجرام في كل إقليم خلال نفس الفترة، واستنتج أن الإجرام في كل إقليم يزداد بنقص نصيب الإقليم من الثروة [١٢]. وقام نيسفورو Niceforo بدراسة مماثلة في إيطاليا خلال الفترة من ١٨٩٥-١٨٩٧ على المقاطعات الستة عشر، كما قام بوسكو Bosco بدراسة مماثلة في إيطاليا عام ١٩٠٣ وتوصل إلى نفس النتائج[١٣]. وقام كوري بدراسة مشابهة في فرنسا خلال الفترة بين ١٨٤٤-١٨٨٥ لبحث العلاقة الإحصائية بين الجرائم وعدد الودائع في صناديق التوفير (وليس القيمة الإجمالية) وعدد المشمولين بالمساعدة الاجتماعية، ووجد أن العلاقة طردية[١٤] . وقام فورنساري دي فيرس E. Fornasarid di verce عام ١٨٩٤ بدراسة مشكلة الفقر والجريمة في إيطاليا خلال الفترة (١٨٧٣-١٨٩٠)، وإنجلترا وأيرلندا خلال الفترة (١٨٤٠-١٨٩٠) وجنوب ويلز الجديدة واستراليا خلال الفترة (١٨٨٢-١٨٩١) لبحث العلاقة بين الفقر والأنواع المختلفة من الجرائم مثل السرقة، خيانة الأمانة، الحريق، الابتزاز، الزنا، قتل الأطفال، القتل، الضرب، العصيان، استخدام العنف، والجرائم الجنسية واستنتج أن الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص

---

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٨٥ .

(١١) **رمسيس بهنام**، *علم الإجرام*، الجزآن **الثاني والثالث**، ط**٣**، منشأة المعارف، الإسكندرية: ١٩٨٥م، ص١٧.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٧ .

(١٣) المرجع السابق، ص ١٧ .

(١٤) المرجع السابق، ص ١٨ .

لارتكاب الجرائم[١٥] .

وبالرغم من التحفظات على الدراسات الإحصائية بسبب أن حدوث ظاهرتين معًا في نفس الوقت لا يدل على أن إحداهما هي السبب في الأخرى، بالإضافة إلى إغفال تأثير العوامل الأخرى، إلا أنها لا تغفل العلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي . ومن المهم دراسة العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الإجرامي ومحاولة دراسة حالة الفرد الاقتصادية بالقياس إلى حالة غيره كمؤثر في هذا السلوك . ويمكن قياس درجة ثراء أو فقر كل فرد اعتمادًا على إحصائيات ميدانية، أو إحصائيات الإعفاء الضريبي للثروة المنقولة، أو حجم المسكن لكل أسرة، أو الإنفاق على الغذاء وغير ذلك من المؤثرات الاقتصادية .

ولهذا قام بعض الباحثين بدراسة الحالة الاقتصادية للمجرمين أنفسهم بدلا من السكان ككل، فقام سيرل بيرت Cyril Burt عام ١٩٢٥ ببحث أثر الفقر على جرائم الأحداث في مدينة لندن واستنتج أن أكثر من نصف الأحداث الجانحين جاءوا من عائلات فقيرة، وأن ١٩٪ من هذه العائلات تعتبر فقيرة جداً في الوقت الذي لا تزيد فيه نسب العائلات الفقيرة جداً في لندن عن ٨٪ من مجموع سكانها، كما أن ٣٧٪ من الأحداث الجانحين تصنف بأنها فقيرة بصورة معتدلة بينما نسبة العائلات المعتدلة الفقر في لندن لا تزيد على ٢٢٪ [١٦] .

كما قام موريس كالدويل Morris Caldwell عام ١٩٣١، بدراسة طبيعة مهن آباء الأحداث الجانحين في ولاية ويسكونسن واستنتج أن ٢٣,٤٪ من آباء الأحداث الإناث من العمالة غير الماهرة بينما لا تزيد نسبة العمالة غير الماهرة في الولاية عن ١١,٨٪ من مجموع العمالة . واستنتج البرت رايس Albert Reiss والبرت لويس رودس Albert Lewis Rhodes من دراسة الأحداث البيض في ولاية تينسي، أن أكثر الأحداث انحرافًا جاءوا من عائلات فقيرة جدًا .

وفي دراسة لفورنساوي Fornasri لأحوال المحكوم عليهم في إيطاليا وجد أن ١٣٪ منهم من الموسرين، وأن ٨٦٪ من الفقراء بينما تبلغ نسبة الموسرين في إيطاليا ٤٠٪ ونسبة الفقراء ٦٠٪. كما استنتج كورينتي Cesare Correnti نتائج مشابهة[١٧].

---

(١٥) **عبود السراج**، مرجع سابق، ص ٢٨٧ .
(١٦) **عبود السراج**، مرجع سابق، ص ٢٨٩ .
(١٧) **رمسيس بهنام**، مرجع سابق، ص ٢٣ .

وفي دراسة للدكتور حسن خفاجي عن الأحداث المنحرفين والمودعين في المؤسسات الاجتماعية بالرياض وجد أن ٦٤٪ من الأحداث المنحرفين كانوا من أسر فقيرة[١٨] .

ومن جهة أخرى وجدت بعض الدراسات نتائج مختلفة، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة وليام هيلي William Healy وأوغستا برونر Augusta Bronner عام ١٩٢٦م للأوضاع الاقتصادية للأحداث الجانحين واستنتجا أن ٢٧٪ من الأحداث المنحرفين من الطبقات الفقيرة . كما توصل شيلدون والينور جلويك Seldon and Eleanor Glueck عام ١٩٥٠ إلى أن عدد الفقراء من أسر المنحرفين لا يختلف عنه لدى أسر غير المنحرفين[١٩] .

وهذه الدراسات لا تنفي علاقة الفقر بالسلوك الإجرامي ولكنها تحاول إظهار العوامل غير الاقتصادية ودورها في إحداث وتفسير السلوك الإجرامي . وفي دراسة أدولف كيتيليه عن علاقة التوزيع الإقليمي للثروة مع التوزيع الإقليمي للجرائم، استنتج أن الفقر مفهوم نسبي وأن المهم في تفسير علاقة الفقر بالسلوك الإجرامي هو الاعتماد على درجة وسرعة التغيرات في الظروف الاقتصادية[٢٠] . ومن هذا المنطلق نجد أن دراسة التقلبات الاقتصادية والتطور الاقتصادي أكثر أهمية في تفسير السلوك الإجرامي .

وبالإضافة إلى دراسة علاقة مستوى المعيشة للسكان ونسبة الجرائم، أو علاقة المستوى الاقتصادي للمجرمين بدلا من السكان بنسبة الجرائم، ودراسة التقلبات الاقتصادية وأثرها على السلوك الإجرامي، تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الجريمة والمهن الاقتصادية حيث أوضح بونجيه Bonger من دراسة الجرائم في إيطاليا خلال السنوات ١٨٩١–١٨٩٥ أن الجريمة تصل ذروتها أو أقصاها بين المهن التجارية ثم تنخفض قليلاً كلما اتجهنا نحو المهن الزراعية والمهن الصناعية والحرف اليدوية حتى تكاد تصل إلى أدناها بين أصحاب المهن الفكرية[٢١].

كما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الجريمة وتشغيل الأطفال والنساء وظاهرة البطالة، أو العلاقة بين الجريمة والنظام الاقتصادي السائد[٢٢].

---

(١٨) **حسن خفاجي**، مرجع سابق، ص١٣٦.
(١٩) **عبود السراج**، مرجع سابق، ٢٨٩ .
(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٩٠ .
(٢١) **عدنان الدوري**، *أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي* – جامعة الكويت – الكويت ١٩٧٣، ص ١٠٣.
(٢٢) المرجع السابق، ص ص ١٠٣ – ١٠٥ .

وفي دراسة للعلاقة بين اختلاف المواسم والفصول وبين الظروف الاقتصادية المميزة لهذه الفترات مثل البطالة وارتفاع الطلب على بعض السلع وبين تفاوت الجريمة، تمكن لاكاس أجن Lacass Agne من وضع تقويم موسمي للجريمة في فرنسا خلال الفترة من ١٨٢٧-١٨٧٠، واستنتج أن الجرائم تزيد في بعض الشهور التي تزيد فيها نسبة البطالة وأسعار السلع المعيشية[٢٣] .

كما أظهرت دراسة للعلاقة بين اختلاف أسعار السلع الضرورية كالقمح والذرة وتفاوت نسبة الجرائم في ألمانيا وروسيا أن هناك تناسبًا طرديًا بين ارتفاع الأسعار وبين ازدياد جرائم السرقة خاصة إذا لم تقابل الزيادة في الأسعار زيادة مناسبة في الدخول[٢٤].

وقد ظهرت دراسات أخرى لبحث العلاقة بين الجريمة وبين بعض الظروف والأحداث الاقتصادية كارتفاع وانخفاض نسبة المبيعات في السوق التجارية، وظاهرة الركود التجاري، وكمية إنتاج مادة الصلب أو الفحم، وظاهرة زيادة أو قلة الواردات[٢٥] .

كما اهتمت بعض الدراسات الأمريكية بتحليل أثر أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩م، على نسبة الإجرام في أمريكا[٢٦] .

وأوضحت دراسة لجورج فون ماير George Von Mayer لأسعار الحبوب في بافاريا الألمانية خلال الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٨٦١م، أن زيادة كل مائة بنس في أسعار الحبوب تؤدي إلى زيادة جريمة سرقة واحدة بين كل مائة ألف من السكان . كما توصل ستارك W. Stark من دراسة التقلبات الاقتصادية في بروسيا خلال الفترة ما بين ١٨٥٤-١٨٧٨ إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة الحبوب والبطاطس، يؤدي إلى زيادة ملحوظة في نسبة الإجرام . وبالإضافة إلى أثر تقلبات الأسعار على الجرائم بصفة عامة وجرائم السرقة بصفة خاصة، فإن تقلبات الدخل الحقيقي للفرد تؤثر أيضًا في عدد الجرائم إذا لم يصاحب تقلبات الدخل تغيرات ملائمة في أسعار السلع الضرورية . وبصفة عامة فإن الدورات الاقتصادية تؤثر بصورة كبيرة في السلوك الإجرامي، فنجد مثلا أنه في حالات الانتعاش الاقتصادي وما يصاحبها من زيادة في الطلب على السلع وحاجة

---

(٢٣) **محمد صبحي نجم**، *المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب*، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩، ص ٣٨.

(٢٤) **محمد صبحي نجم**، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢٥) **عدنان الدوري**، مرجع سابق، ص ١٠١ .

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٠١ .

المصانع إلى العمالة وانخفاض البطالة وارتفاع الأجور والأرباح فإن عدد جرائم السرقة يقل، ولكن قد تكثر الجرائم الجنسية، المخدرات، القتل، الرشوة، الاختلاس، الدعارة، أما في حالات الركود وما يصاحبها من اتجاه المنتجين لتخفيض التكاليف وتسريح العمالة وزيادة البطالة فإن جرائم السرقة تزداد بالإضافة إلى جرائم الإجهاض والحريق والسطو وجرائم العنف(٢٧).

وأهم النتائج التي توصل إليها ليون راد زينوفيتش Radzinowicz من دراسته لأثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة في أوربا وأمريكا يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ ـ هناك علاقة واضحة بين معدلات بعض الجرائم والتقلبات الاقتصادية.

٢ ـ لا تختلف نسب جريمتي خيانة الأمانة والغش في فترتي الانتعاش والركود .

٣ ـ تزيد جرائم الاعتداء على الأموال في أوقات الركود وتقل في أوقات الانتعاش .

٤ ـ تقل جرائم الاعتداء على الأشخاص في أوقات الركود وتزيد في أوقات الانتعاش .

٥ ـ تزيد نسبة المجرمين المبتدئين والمجرمين بالصدفة في فترات الركود وتزيد نسبة المجرمين المحترفين والمعتادين في فترات الانتعاش .

٦ ـ تزيد معدلات الجريمة إذا كانت معدلات تغير الأوضاع الاقتصادية كبيرة وسريعة .

٧ ـ لا يظهر أثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة بصورة آنية وغالباً ما تتأخر النتائج لمدة سنة أو أكثر(٢٨) .

وخلصت دراسات مشابهة إلى نتائج مماثلة حيث وجدت أن جرائم الاعتداء على الأموال تزيد في أوقات الركود، خاصة جرائم الاعتداء على الأموال بالعنف مثل السرقة بالإكراه والسطو وقطع الطريق، كما أنه يمكن استثناء جرائم النصب بين جرائم الاعتداء على الأموال حيث إنها لا تتأثر بالركود والانتعاش الاقتصادي لأنها تحتاج إلى تفكير هادئ وتخطيط مسبق على خلاف غيرها. كما توصلت هذه الدراسات إلى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزيد في فترات الانتعاش بسبب زيادة وازدهار الأعمال مما يؤدي إلى زيادة وتنوع العلاقات وتعارض المصالح، كما تزداد الجرائم الجنسية في هذه الفترات (بالرغم من زيادة حالات الزواج)، بسبب زيادة تعاطي المسكرات والمخدرات والتعلق بالشهوات وكثرة أماكن اللهو والتسلية . كما استثنت هذه

---

(٢٧) **عبود السراج**، مرجع سابق، ص٢٩١ .

(٢٨) **عبود السراج**، مرجع سابق، ص٢٩٢ – ٢٩٣ .

الدراسات جرائم شهادة الزور والبلاغ الكاذب، من التأثر بالتقلبات[٢٩] .

ومن جهة أخرى فقد اختلفت نتائج دراسة دورثي توماس Dorthy Thomas التي أجرتها عام ١٩٢٥م لتحديد طبيعة العلاقة بين التقلبات الاقتصادية وعدد من الظواهر مثل الزواج، المواليد، الوفيات، الهجرة، الفقر، تعاطي الكحول والجرائم المختلفة خلال الفترة ما بين ١٨٥٧- ١٩١٣ في بريطانيا، ووجدت أن معامل الارتباط بين الجرائم والانتعاش الاقتصادي يبلغ - ٠,٢٥، وأن العلاقة بين التقلبات الاقتصادية وجرائم الاعتداء على الأموال بدون عنف ليست قوية وثابتة ولكنها قوية وثابتة، في جرائم الاعتداء على الأموال بعنف، أما الجرائم على الأشخاص فترتفع بقدر ضئيل في أوقات الانتعاش[٣٠] .

وإذا كانت هناك علاقة بين الجرائم من جهة والظروف الاقتصادية أو التقلبات الاقتصادية من جهة، فقد حرص بعض الكتاب على إظهار علاقة الجرائم بالنظام الاقتصادي . فأنصار الاتجاه الاشتراكي يقولون إن مثالب النظام الرأسمالي هي الدافع وراء كل نشاط إجرامي، بينما ينتقد أنصار النظام الرأسمالي هذا القول لأنه يتضمن أن الجريمة ستنخفض في المجتمع الشيوعي[٣١]. وينتقد أنصار الاتجاه الاشتراكي النظام الرأسمالي لأنه في رأيهم يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى مختلف المشكلات الاجتماعية والتي بدورها تهيئ الأوضاع السيئة والملائمة لارتكاب الجريمة .

ويعتقد وليام بونجيه Bonger أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث من طبيعة الإنسان والتي يكتسبها الإنسان نتيجة خضوعه لأسلوب الإنتاج وسيادة المنافسة في الأسواق والتي تقود إلى ظهور النظام الطبقي واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان مثل استخدام الأطفال والنساء، وظهور البطالة، وتزايد الكثافة السكانية، انخفاض مستوى الدخل، فقدان العناية بالأطفال، نقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، مما يزيد من تفكك الأسرة وانعدام التكافل الاجتماعي والانحلال الأخلاقي مما يقود إلى الانحراف والجريمة[٣٢] .

---

(٢٩) **يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان**، *علم الإجرام وعلم العقاب*، دار النهضة العربية : القاهرة ١٩٧٠م، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٣٠) **عبود السراج**، مرجع سابق، ص٢٩٤.

(٣١) **علي عبد القادر القهوجي**، *الإجرام والعقاب*، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص ٩١ .

(٣٢) **عدنان الدوري**، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦ .

ويقرر بعض الكتاب أن الاقتصاد الذي يسود فيه القطاع الزراعي يتسم بقلة الإجرام نسبياً بسبب الهدوء الاجتماعي وبساطة العلاقات، ولهذا يتخذ الإجرام في مجتمع الاقتصاد الزراعي طابع العنف مثل القتل والاعتداء على الأشخاص والحريق العمد والإتلاف والسرقة بالإكراه . أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فإن نسبة الإجرام تزداد بسبب كثرة النشاط والحركة، وتعقد العلاقات بين الأفراد مما يعطي الإجرام طابع الحيلة والدهاء فتكثر جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة والتزوير والرشوة والغش والتهريب[٣٣]. ونتيجة لأن المجتمعات الصناعية تتركز في المدينة وتتأثر بالبيئة الحضرية في تصرفاتها وسلوكها وتتم في مجتمعات يتوفر فيها التعليم ووسائل اللهو والترفيه فإن الجرائم لا تتم بالعنف مثل المجتمعات الزراعية [٣٤].

ثانياً : دراسات التفسير الاقتصادي للجرائم

من وجهة نظر الاقتصاديين لمبدأ الاختيار، فإن الشخص يرتكب الجريمة إذا كان توقعه للمنافع التي يتحصل عليها من نشاط غير قانوني أكبر من المنافع التي يتحصل عليها نتيجة تخصيص وقته وجهده لنشاط آخر قانوني . ولهذا فإن بعض الأفراد يتحولون إلى الأنشطة الإجرامية لأن طريقة حسابهم للمنافع والتكاليف مختلفة عن الآخرين .

وقد قام عدد من الاقتصاديين مثل بيكر، بارو، تلوك، أهريش، ولاندز[٣٥]، بتطوير مفهوم سوق الأنشطة الإجرامية بحيث إن عرض الجريمة يعتبر دالة لتكاليف ومنافع الأنشطة وتفضيلات الفرد للمخاطرة، وأن طلب الجريمة مشتق من نظرية الغذاء المجاني Free–lunch Theorem. وعرض الجريمة يتوقف على تصور الفرد لاحتمالات القبض عليه وإدانته ومعاقبته بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى مثل الدخل .

$$\mathbf{c\,i = fi\ (Ai, Pi, Yi)}$$

---

(٣٣) **علي عبد القادر القهوجي**، مرجع سابق، ص٩٢ .

(٣٤) **صبحي نجم**، مرجع سابق، ص ٣٩ .

(35) a. **Gary Becker**, Crime and Punishment: an Economic Approach, *Journal of Political Economics*, No. **76**, March/April 1968, pp. 169-217.

b. **Robert Barro**, The Control of Politicians: An Economic Model, *Public Choice*, No. **14**, Spring 1973, pp. 19-42.

c. **Gary Becker** and **William Landes** (eds.) Essays in the Economics of Crime and Punishment, Colombia University Press, New York, N. Y. 1974.

d. **Gordon Tullock**, The Welfare Costs of Tariffs, Monopolies and Theft, *Western Economics*, No. **5**, June 1967, pp. 224–232.

e. **Isaac Ehrlich**, Participation in Illegitimate Activities, *J.P.E.*, No. **81**, May–June 1978, pp. 521–565.

حيث إن : ci تمثل عدد الجرائم في الفترة i

Ai احتمالات القبض على المجرم وإدانته لكل جريمة خلال الفترة الزمنية

Pi العقوبة المفروضة على الفرد لكل جريمة في حالة إدانته .

Yi جميع العوامل الأخرى مثل الدخل، العلم بالقوانين، الثقافة، التعليم، . . الخ .

وبالتالي فإن هناك تميزًا سعريًا حيث إن Pi يتحملها الفرد في حالة إدانته فقط . أي إن عرض الجرائم يتوقف على درجة الاحتمالات أكثر من العقاب أو كفاءة الشرطة . وحرص أي مجتمع على تحقيق الأمن والأمان يتطلب إنفاقًا عامًا وخاصًا ليس فقط لمنع الجرائم والجنح والمخالفات، ولكن أيضًا للقبض ومحاكمة ومعاقبة فاعلها (أو فاعليها) . ومن جهة أخرى يتضمن حدوث الجرائم والجنح والمخالفات تكاليف مباشرة وغير مباشرة تتحملها الوحدات الاقتصادية في المجتمع. ويؤدي هذا الإنفاق وهذه التكاليف إلى تأثير اقتصادي على تخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تعتبر الجرائم والجنح والمخالفات أنشطة اقتصادية ذات تكلفة، سواء كانت ضد الأشخاص أو الممتلكات أو الذات أو إنتاج سلع وخدمات تتعارض مع القانون والنظام . وتتمثل هذه التكلفة في الضرر الواقع على المجتمع أو على بعض وحداته، ويعبر بيكر عن دالة الضرر كالتالي(٣٦) :

$$Hi = Hi\ (Oi)$$

وأن

$$Hi = \frac{dHi}{dOi} > O$$

حيث إن :

Hi مستوى الضرر من النشاط I .

Oi مستوى النشاط الواحد بسبب العوامل الخارجية المؤثرة في التخصص الاقتصادي، ويمكن قياس مستوى النشاط بعدد الجرائم من نوع واحد .

ومما سبق يتضح أن كمية الضرر الناجم عن الأنشطة غير القانونية تزداد بزيادة مستوى الأنشطة الإجرامية، كما يمكن تصور أن هناك منافع يتوقعها المجرم من نشاطه الإجرامي بحيث تزيد مع زيادة الأنشطة الإجرامية .

$$Gi = Gi\ (Oi)$$

وأن :

$$Gi = \frac{dHi}{dOi} > O$$

---

(٣٦) **Gary Becker,** Crime and Punishment, *Op.cit.*, p. 172.

حيث إن :

Gi مستوى الضرر من النشاط i .

وبالتالي يصبح صافي الضرر على المجتمع ككل

$$D(O) = H(O) - G(O)$$

وتوصل بيكر في دراسته إلى أن المجرمين في العادة يتلقون منافع حدية متناقصة ويسببون ضررًا حديًا متزايدًا نتيجة لتزايد عدد الجرائم، أي إن :

$$G < O$$
$$H > O$$

وطالما أن H ، G أكبر من الصفر فإن إشارة D تعتمد على الحجم النسبي لكل من H، H .

$$D(O) > \text{for all } O > O \text{ if } D(O) > O$$

وقد كان الهدف الأساسي لدراسة بيكر هو استخدام التحليل الاقتصادي لاشتقاق السياسات المثلى لمقاومة السلوك غير القانوني، ولخص أهم المتغيرات في السياسة العامة أنها الإنفاق على الشرطة والقطاعات الحكومية التي تحدد احتمالات القبض على المجرم ومحاكمته وإدانته وعقابه، كما تحدد نوع العقاب وحجمه مع الأخذ في الاعتبار القيود على بلوغ هذه المتغيرات إلى المستوى الأمثل، وحجم التكاليف، وأثرها على تغير السلوك الإجرامي، وتكلفة الوصول إلى مستوى محدد من الجرائم . وكان أهم نتائج دراسته هي أن السياسة المثلى لمحاربة السلوك الإجرامي تعتبر جزءًا من سياسة التخصيص الأمثل للموارد .

وبالإضافة إلى بيكر لجأ مجموعة من الاقتصاديين لدراسة السلوك الإجرامي من خلال استخدام مفهوم التكاليف والمنافع (النقدية وغير النقدية)، وتحليل سلوك المجرم من خلال هذين المفهومين، ومفهوم الأخذ أو الابتعاد عن المخاطر .

ولقد كان من بين نتائج هذه الدراسات أن العقاب وحده لا يكفي لمنع الجريمة . ومن جهة أخرى فإنه كلما زاد الإنفاق على الشرطة والمحاكم، والقضاء والأدوات التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم، كلما كان من الأسهل اكتشاف المجرم وإدانته . وهناك دالة إنتاج للأمن والأمان تعبر من الأسلوب الإنتاجي .

$$A = F(m, r, t)$$

حيث إن :

A = عدد الأنشطة الإجرامية التي يتم اكتشافها ومحاكمة فاعلها وإدانته وعقابه.

m = الشرطة .

r = القضاة والمستشارين .

t = الأدوات المستخدمة مثل أدوات رفع البصمات، أجهزة الكشف عن الكذب، السجون.

ولهذا فإن زيادة النشاط الإجرامي سيكون أكثر تكلفة C :

$$C = d(A)$$

$$C = \frac{dc}{dA} > o$$

ولهذا تتضمن تكاليف الجريمة والإنفاق على كل ما يؤدي إلى القبض على المتهم وإدانته مثل أجور الشرطة، والقضاة، والمستشارين، وتكاليف أدوات الشرطة والقضاء .

ومفهوم التكاليف عند التحليل الاقتصادي لا ينحصر فقط في تكاليف الأمن بل يمتد ليشمل التكاليف التي يتحملها الضحية (سواء أكان شخصًا معنويًا أو طبيعيًـا)، ماديـاً ومعنويـاً، وتكـاليف الفرصة البديلة لوقته، وما يتحملـه المجتمـع وأفـراده مـن غـير الضحايـا لمحاولتـهم تجنـب إمكانيـة أن يصبحوا ضحايا من خلال اتخاذ الوسائل الكفيلة التي تمنـع ذلـك .كمـا أن الإنفـاق الحكومـي علـى الأمن يكون على حساب إعادة التخصيص للأنشطة الأخرى . ويمتد مفهوم التكاليف إلى التكاليف التي يتحملها المجرم نفسه للقيام بنشاطه الإجرامي مثل التدريـب ومراقبـة الضحيـة وتكلفـة الفرصـة البديلة لوقته قبل العقاب وبعده [٣٧].

ومن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسات أيضاً :

١ ـ كلما زاد عدد الجرائم زاد الإنفاق على الحماية (الأمن) .

٢ ـ إن زيادة الإنفاق على الأمن لا تعني انخفاض عدد الجرائم .

٣ ـ كلما زاد الإنفاق على الأمن ارتفعت تكلفة أداء الجرائم .

٤ ـ كلما زاد عدد السجناء والمعاقبين انخفض عدد الجرائـم بسـبب زيـادة احتمـالات إلقـاء القبض على المجرم وإدانته، لأن قرار المجرم بالإجرام يعتمد على تقديراته للمخاطرة وليس على كفاءة أو الإنفاق على مكافحة الجريمة .

---

(٣٧) **Mckenzie** and **Tullock,** *The New World of Economics*, Richard D . Irwin, Inc, Homewood, Illinois, USA, 1975, p. 129.

الفصل الثالث : الجريمة والأمن في المملكة العربية السعودية

أولاً : مقدمة

توجد الجريمة في كل مجتمع وفي كل زمن، ولكن السلوك الإجرامي يتباين من مجتمع لآخر كمًا ونوعًا . في الجانب الكمي نجد أن هناك علاقة طردية بين الجريمة ومعدل النمو الاقتصادي حيث تزداد أعداد الجرائم في المدن أكثر من الريف، وفي الدول الصناعية أكثر من الدول النامية . وفي الجانب النوعي نجد أن أنماط السلوك الإجرامي يختلف أيضًا بين الريف والمدن، وبين الدول الصناعية والنامية سواءٌ من حيث الدافع لها أو طريقة ارتكابها، والكيان التنظيمي (أو الفردي) للمجرمين وعلاقتهم بالمؤسسات التنظيمية في المجتمع (من استعراض أدبيات البحث) .

والمملكة العربية السعودية مثلها مثل أي مجتمع آخر من حيث تطور أعداد وأنماط الجريمة، إلا أنها تتميز عن بقية المجتمعات من حيث تمسكها بالشريعة الإسلامية، ومحاولة تعميق مفهوم الأمن والأمان لدرجة تميزها عن بقية المجتمعات، وتؤكد انعكاسات التمسك بالشريعة الإسلامية على هذا المفهوم .

وفي العصر الحديث وقبل توحيد الجزيرة العربية، لم يكن الأمن من السمات التي تتسم بها مناطق المملكة بسبب غزو القبائل لبعضها البعض وإغارة اللصوص على السكان، وقطع بعض الأعراب الطريق على قوافل الحجاج وسرقتها وقتل من يقاومهم[٣٨] .

كان سكان الجزيرة فقراء ويعمل معظمهم في قطاعي الرعي والزراعة . ولهذا فقد كان استتباب الأمن وتوطيد الاستقرار أهم ما عني به الملك عبد العزيز رحمه الله، بعد أن نجح في توحيد الجزيرة وأصبح الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد سجل العديد من الكتاب والمستشرقين اهتمام الحكومة السعودية بتعميق مفهوم الأمن والأمان كأحد السمات الرئيسية للدولة [٣٩] .

وبالرغم من انخفاض معدلات الجريمة في المملكة مقارنة بالدول الأخرى سواء أكانت صناعية متقدمة أو نامية[٤٠]، إلا أن التنمية الاقتصادية وما تبعها من نمو اقتصادي أدى إلى تزايد

---

(٣٨) **يحيى عبد الله المعلمي**، الأمن والأمان في وطن الخير والإيمان، *مجلة المنهل*، العدد **٣٤٦**، السنة **٥١**، المجلد **٤٦**، مطابع سحر : جدة، ص ١١٢ .

(٣٩) **المرجع السابق**، ص ص ١١٤-١١٥ .

(٤٠) **فاروق عبد الرحمن مراد**، دراسة عن مكافحة الجريمة في المملكة وأثر تطبيق الشريعة الإسلامية، *وثائق الندوة العلمية لدراسة تطبيق الشريعة وأثرها في مكافحة الجريمة* ، الرياض ١٦-٢١شوال ١٣٩٦هـ، وزارة الداخلية، ص ١٣٥ .

عدد الجرائم وظهور أنواع جديدة منها، كذلك فإن هناك أنواعًا من الجرائم المنتشرة في دول العالم الصناعية والنامية والتي تكاد تكون منعدمة في المملكة مثل جرائم تخريب الممتلكات العامة، وتهريب الآثار، وقطاع الطريق، والسطو المسلح، أو بصفة عامة الجرائم التي عادة ما ترتبط بالجريمة المنظمة .

ومن تتبع إحصائيات وزارة الداخلية السعودية عن بيانات الجريمة يلاحظ أنها كانت تتناقص في الفترة من ١٣٨٦ حتى عام ١٣٩٦ هـ ثم بدأت في الزيادة . وإن كانت النسب غير دقيقة بسبب توسع الإحصائيات في استخدام تعريف الجريمة والحوادث الجنائية مع تطور علم الإحصاء وتطبيقه في وزارة الداخلية .

كما أن تتبع هذه الإحصائيات يوضح مجموعة من الملاحظات من أهمها أن أكثر نسبة للجرائم كانت للاعتداء على الأموال يليها الحوادث الأخلاقية . وأقل الجرائم انتشارًا هي جرائم القتل . كما أن نسبة الجرائم في المدن الكبرى أكثر من نسبة الجرائم في المدن الصغرى والقرى . وتتوفر الإحصائيات حول توزيع الأنواع المختلفة من الجرائم والحوادث وفقاً للمناطق الجغرافية للمملكة (مناطق ومدن)،كما تتوفر وفقاً للتوزيع حسب شهور السنة، إلا أن دراسة هذه التوزيعات يخرج عن إطار الدراسة الحالية .

ونستعرض فيما يلي أهم ملاحظات الباحث وفقًا لتقسيمات أنواع الجرائم والحوادث الجنائية في المملكة .

تحليل إحصائيات الجريمة في المملكة العربية السعودية

(أ) جرائم القتل

نظراً لتباين أنواع الجرائم في الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية فإن المقصود بجرائم القتل في هذا المجال يشمل جرائم القتل العمد، والقتل الخطأ، والاعتداء الذي أدى إلى وفاة. وهذا التقسيم يعتبر جزءًا من جرائم الاعتداء على النفس والتي تشمل بالإضافة إلى الصور المذكورة من القتل، التهديد ومحاولة القتل، الخطف، الانتحار ومحاولة الانتحار (وهذا التقسيم متوفر منذ عام ١٤٠٠هـ فقط) . وتعتبر جرائم القتل أقل أنواع الجرائم انتشارًا في المملكة مقارنة بالأنواع الأخرى حيث إن نسبتها إلى مجموع الجرائم لم تزد عن ٣,٨٪ إلا في سنة واحدة فقط هي ١٩٧٥م، حيث بلغت ٥,٤٪ وانخفضت نسبتها عن ٢٪ منذ ١٩٨٥م . ومن خلال مقارنة عدد مرتكبي الجرائم في المملكة وعدد الجرائم يلاحظ وجود تقارب بين العددين مما يدل على أن ارتكاب هذه الجرائم كان

على مستوى أفراد وليس عصابات، حيث تتطور نسبة المتهمين في كل جريمة من ١ إلى أكثر من ١٠ في حالة الجريمة المنظمة، وهذا القول ينطبق على جميع أنواع الجرائم في المملكة والتي يغلب عليها طابع الفردية .

(ب) جرائم الاحتيال والتزوير والنصب

وبالرغم من أنها إحدى صور الاعتداء على الأموال إلا أن الإحصائيات الرسمية تعاملها كتقسيم مستقل . ولا تزيد نسبة هذا النوع من الجرائم عن ٥٪ إلا في عام ١٩٨٣، ١٩٨٦م . وكانت أقل من جرائم القتل حتى نهاية السبعينيات .

(ج) جرائم الاعتداء على الأموال

وتعتبر حوادث الاعتداء على الأموال أكثر أنواع الجرائم انتشارًا، ومع ملاحظة أن المقصود بها حوادث الاختلاس وسرقة الممتلكات (سيارات، أغنام، محلات تجارية، أموال .. الخ). والنشل والسطو، ولكنها لا تشمل حوادث التزوير، النصب، الاحتيال، أو التزييف .

وقد انخفضت نسبة هذه الحوادث بصورة كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة بالرغم من تزايد أعدادها، وهذا راجع إلى زيادة أعداد الأنواع الأخرى من الجرائم .

(د) الجرائم الأخلاقية

وهذه الحوادث لا تشمل حوادث الرشوة وشرب وصنع وبيع المسكرات والمضاربات حيث أفردت الإحصائيات تقسيمات خاصة بهذه الأنواع، إلا أنها تشمل جرائم وحوادث الاغتصاب، دخول المنازل لغرض سيئ، الاختلاء المحرم، الزنا، محاولة الزنا، اللواط ومحاولة اللواط، معاكسة النساء، وجود لقيط، هتك الأعراض، بيوت الدعارة، ولعب القمار .

وقد ازداد عدد هذا النوع من الحوادث بصورة كبيرة، حيث إن نسبة هذا النوع من الحوادث يأتي في المرتبة الثانية بعد حوادث الاعتداء على الأموال (ودون اعتبار للجرائم الأخرى كتقسيم مستقل) إلا أن النسبة المئوية تتناقص منذ عام ١٩٨٠م .

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية

أولاً : العلاقة بين أنواع الجرائم والمتغيرات الاقتصادية

الهدف الأساسي من هذه الدراسة التطبيقية هو تحديد اتجاه العلاقة بين المجموعات الرئيسية للجرائم والحوادث الجنائية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية، ومقارنة هذه الاتجاهات بين المجموعات . تم دراسة اتجاه العلاقة بين أعداد المتهمين في كل مجموعة من مجموعات الجرائم والحوادث الجنائية حسب جنسياتهم (سعوديين وغير سعوديين) وبين المتغيرات الاقتصادية ومقارنة هذا الاتجاه .

جدول رقم (١)

اتجاه العلاقات بين أنواع الجرائم والمتغيرات الاقتصادية

أنواع الجرائم / المتغير	عدد جميع أنواع الجرائم	عدد حوادث القتل	عدد حوادث الاعتداء على الأموال	عدد حوادث الاحتيال والنصب	عدد الحوادث الأخلاقية	عدد الحوادث الأخرى
الناتج المحلي الإجمالي	طردية	طردية	طردية	عكسية	طردية	طردية
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	عكسية	طردية	طردية	طردية	عكسية
عدد خريجي التدريب المهني	طردية	عكسية	عكسية	عكسية	طردية	عكسية
عدد خريجي المعاهد الفنية	طردية	عكسية	عكسية	طردية	طردية	طردية
عدد خريجي التعليم العالي	طردية	طردية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية
عدد خريجي التعليم العام	عكسية	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية
إجمالي الخريجين	عكسية	طردية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية
ميزانية التعليم	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	طردية
ميزانية الداخلية	عكسية	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية
ميزانية الخدمة الاجتماعية	طردية	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية
الميزانية العامة	عكسية	عكسية	عكسية	طردية	عكسية	عكسية
المعونات الحكومية	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية	طردية
تكوين رأس المال	عكسية	عكسية	طردية	عكسية	طردية	عكسية
الإنفاق الخاص	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية	طردية
الإنفاق العام	عكسية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية	طردية
عدد السكان	عكسية	عكسية	طردية	عكسية	طردية	عكسية
المؤشر العام للأرقام القياسية	طردية	عكسية	طردية	طردية	طردية	طردية
عدد السعوديين القطاع الخاص	عكسية	طردية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية
عدد السعوديين القطاع العام	طردية	طردية	عكسية	طردية	عكسية	طردية
عدد غير السعوديين	طردية	طردية	عكسية	عكسية	طردية	طردية
عدد السعوديين قطاع خاص	عكسية	عكسية	طردية	طردية	عكسية	عكسية
متوسط الأجور القطاع العام	طردية	عكسية	طردية	طردية	عكسية	عكسية
متوسط الأجور القطاع الخاص	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية	طردية
فرق المسافرين السعوديين	طردية	طردية	طردية	طردية	عكسية	طردية
فرق المسافرين غير السعوديين	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	طردية	طردية

وبعد إجراء مجموعة من المحاولات القياسية تم اختيار المتغيرات المستقلة من المؤشرات الاقتصادية التي أعطت أفضل النتائج الإحصائية للفترة الزمنية محل الدراسة وهي الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٨ م، وهذه المتغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بأقيام المنتجين)، تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية، متوسط الأجر الشهري، عدد العمالة، الإعانات الحكومية، ميزانية الداخلية، ميزانية التعليم، ميزانية مخصصات الخدمة الاجتماعية، الرقم القياسي لتكلفة معيشة الأسر السعودية، (١٩٨٣=١٠٠)، الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام (بأقيام المشترين)، والصادرات والواردات، وعدد خريجي التعليم العام والعالي والمهني، وعدد السكان .

وقد كانت مؤشرات جودة القياس الإحصائي جيدة في معظم المجموعات الرئيسية وليس في جميعها، وخاصة بسبب وجود مشكلة الارتباط الخطي بين بعض المتغيرات، كما كانت تدل على ذلك محددات الارتباط بين معاملات التقدير .

١ - الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

أظهرت نتائج اتجاهات العلاقة بين المتغيرات أن الناتج المحلي الإجمالي مرتبط طردياً مع جميع الجرائم باستثناء حوادث الاحتيال والنصب حيث كانت العلاقة عكسية . ولكن عند اعتبار متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإن العلاقة كانت عكسية في الحوادث الجنائية بأنواعها المختلفة، وحوادث القتل، والحوادث الجنائية بأنواعها المختلفة، والحوادث الأخرى، بينما العلاقة طردية مع عدد حوادث الاعتداء على الأموال والاحتيال والنصب، والحوادث الأخلاقية . ولا شك أن زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في تضارب المصالح نتيجة تشابك العلاقات الإنسانية، مما قد يؤدي إلى زيادة في عدد الجرائم وبالتالي فإن العلاقة الطردية قد تكون مقبولة . ولكن عند اعتبار نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر أكثر دقة فإن العلاقة العكسية مع عدد حوادث القتل والحوادث الأخرى تعتبر مقبولة، وكذلك العلاقة الطردية مع عدد حوادث الاعتداء على الأموال والاحتيال والنصب والحوادث الأخلاقية لأن هذا النوع من الجرائم مرتبط أكثر بطريقة توزيع الدخول .

٢ - عدد الخريجين والخريجات من المؤسسات التعليمية

أظهرت النتائج حول اتجاه العلاقة بين أنواع الجرائم وأعداد الخريجين والخريجات من كل نوع من أنواع التعليم المؤشرات التالية : العلاقة عكسية بين عدد حوادث القتل وعدد خريجي

التدريب المهني وخريجي المعاهد الفنية، ولكنها طردية مع عدد خريجي وخريجات التعليم العام والعالي، ونفس الاتجاه كان بالنسبة لحوادث الاعتداء على الأموال . أما الحوادث الأخلاقية فكانت العلاقة طردية بالنسبة لخريجي كل من التدريب المهني والمعاهد الفنية والتعليم العام، وعكسية بالنسبة لخريجي التعليم العالي . أما حوادث الاحتيال والنصب فكانت العلاقة عكسية بالنسبة لجميع أنواع التعليم، وكذلك الأمر بالنسبة للحوادث الأخرى ما عدا بالنسبة لخريجي المعاهد الفنية فكانت طردية . ولصعوبة تفسير هذه الاتجاهات في غياب بيانات أعداد الطلاب المتقدمين وغير المقبولين وأعداد غير المكملين لدراستهم تم تجميع أنواع كل الخريجين، وأصبحت العلاقة عكسية في جميع أنواع الجرائم مجتمعة وكذلك بالنسبة لحوادث الاحتيال والنصب والأخلاقية والأخرى عند معالجتها بصورة منفصلة، بينما أصبحت العلاقة طردية بالنسبة لحوادث القتل والاعتداء على الأموال .

إلا أن المهم هنا هو أن العلاقة عكسية بين جميع أنواع الجرائم وأعداد المتخرجين من جميع أنواع المؤسسات التعليمية، ولاشك أن ارتفاع المستوى العلمي لدى الأفراد يقلل من الحوادث الجنائية والجرائم .

٣ - ميزانية التعليم

وهذا التغير قريب من أعداد الخريجين والخريجات إلى حد ما ولكن يختلف باعتباره يشمل الإنفاق العام على التعليم بصفة عامة سواء أدى إلى فعالية تخريج الطلاب والطالبات أم لم يؤد إلى ذلك . وكانت العلاقة عكسية مع جميع أنواع الجرائم باستثناء الحوادث الأخرى . أي أن زيادة الإنفاق على التعليم يؤدي إلى تقليص أعداد الجرائم والحوادث . وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات الأخرى، كما تتفق مع الأهداف العامة لأي سياسة تعليمية في أي مجتمع، إذ يفترض أنها تؤدي إلى انخفاض أعداد الجرائم والحوادث .

٤ - ميزانية الداخلية

وأظهرت النتائج علاقة عكسية بين ميزانية الداخلية وجميع أنواع الجرائم بصفة تجميعية، وكذلك مع حوادث الاحتيال والنصب والحوادث الأخرى عند دراستها منفصلة، ولكن العلاقة كانت طردية بالنسبة لحوادث القتل والاعتداء على الأموال والحوادث الأخلاقية .

وفي حالة العلاقة الطردية لا تتفق هذه النتيجة مع الافتراض النظري بأن زيادة الإنفاق على أنشطة وزارة الداخلية تؤدي إلى انخفاض أعداد الجرائم بأنواعها سواء مجتمعة أو منفصلة . ولعل التفسير المناسب لهذه الاتجاهات بالنسبة لبعض أنواع الجرائم أن زيادة مخصصات وزارة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل اكتشاف بعض أنواع الجرائم والحوادث بفعالية أكبر وبالتالي زيادتها إحصائياً .

٥ - مخصصات الخدمة الاجتماعية

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين أنواع الجرائم والحوادث ومخصصات الخدمة الاجتماعية في الميزانية كانت طردية فيما عدا بالنسبة لأعداد حوادث الاحتيال والنصب والحوادث الأخرى فكانت العلاقة عكسية . وهذه العلاقة العكسية هي الأكثر قبولا نظريا حيث إن زيادة مخصصات الخدمة الاجتماعية تقلل من بعض الدوافع لدى الطبقات منخفضة الدخل للقيام بأي جرائم أو حوادث . إلا أن النتائج أظهرت أيضًا أن جرائم القتل والحوادث الأخلاقية وحوادث الاعتداء على الأموال لا تتأثر بالعوامل الإيجابية التي يجب أن تعكسها مخصصات الخدمة الاجتماعية .

٦ - الإعانات الحكومية

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين الإعانات الحكومية وإجمالي الجرائم بأنواعها هي علاقة طردية، وكذلك الأمر عند دراسة الأنواع المختلفة من الجرائم والحوادث . ولكن العلاقة أصبحت عكسية بالنسبة لحوادث الاعتداء على الأموال والحوادث الأخلاقية . والإعانات الحكومية السعودية تأخذ عدة أشكال ضمن الأرقام الواردة في الإحصائيات إذ إنها تشمل الإعانات السلعية والتي تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المعانة، و زيادة الدخول الحقيقية، كما تشمل إعانات السلع الاجتماعية والتي تؤدي أيضًا إلى زيادة الدخل الحقيقي .

٧ - الميزانية العامة

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين الميزانية العامة وأنواع الجرائم والحوادث علاقة عكسية فيما عدا بالنسبة لحوادث الاحتيال والنصب . ومن المقبول أن تكون العلاقة عكسية لأن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض الجرائم والحوادث .

٨ - تكوين رأس المال الثابت

أظهرت النتائج ارتباط تكوين رأس المال الثابت عكسيًا مع جميع أنواع الجرائم (بصورة

مجمعة) وعدد حوادث القتل، وعدد حوادث الاحتيال والنصب، والحوادث الأخرى، وطرديًا مع عدد حوادث الاعتداء على الأموال والحوادث الأخلاقية .

وباعتبار عدد أن تكوين رأس المال الثابت أحد المؤشرات التي تدل على تبني الاقتصاد المحلي المنهج الصناعي في التنمية، فإن المتوقع أن يؤدي النمو الصناعي وانتشار المصانع إلى انخفاض جرائم العنف وإن كانت تزيد بعض الحوادث الأخلاقية .

٩ - عدد السكان

من المتوقع أن تكون العلاقة بين عدد السكان وأنواع الجرائم علاقة طردية، إلا أن النتائج لم تأخذ هذا الاتجاه إلا في عدد حوادث الاعتداء على الأموال وعدد الحوادث الأخلاقية ولكن أخذت الاتجاه العكسي مع بقية الأنواع .

١٠ - المؤشر العام للأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

وأظهرت النتائج أن الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للأسر متوسطة الدخل (أي التي يتراوح دخلها بين ٣٠٠٠-١٠٠٠٠ ريال) له علاقة طردية مع جميع أنواع الجرائم والحوادث الجنائية ما عدا في حالة عدد حوادث القتل فكانت العلاقة عكسية .

١١ - الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام

وارتبط الإنفاق الاستهلاكي الخاص طردياً مع كل أنواع الجرائم ما عدا الاعتداء على الأموال والحوادث الأخلاقية وعكسيًا مع بقية أنواع الجرائم . أما الإنفاق الاستهلاكي العام فكانت العلاقة عكسية في كل أنواع الجرائم فيما عدا جرائم القتل والحوادث الأخرى .

ويتسم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالكبر النسبي مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص، حيث إن الاستهلاك الحكومي يتضمن الإنفاق لتوفير المستلزمات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأمنية بالإضافة إلى رواتب وأجور العاملين في القطاع الحكومي وزيادة المدفوعات للقطاع الخاص، ولهذا فإن المتوقع أن يكون أثر الإنفاق الاستهلاكي خليطًا من آثار الناتج المحلي الإجمالي والميزانية ومخصصات الداخلية والتعليم والخدمة الاجتماعية ومتوسط الأجر الشهري .

١٢ - متوسط الأجر الشهري

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين متوسط الأجر الشهري في القطاع الخاص وجميع أنواع

الجرائم والحوادث الجنائية كانت عكسية دون أي استثناء . أما مع متوسط الأجر الشهري في القطاع العام فكانت طردية فيما عدا عدد حوادث الاعتداء على الأموال وحوادث الاحتيال والنصب .

وفي الوقت الذي يمكن توقع أن زيادة متوسط الأجر الشهري بصفة عامة تقلل من احتمالات وقوع جرائم القتل وحوادث الاحتيال والتزوير والتزييف بسبب انخفاض الحافز الدافع لها، إلا أن زيادة متوسط الأجر الشهري يحفز على اعتداء بعض الأفراد على أموال الآخرين من خلال السرقة والنشل والاختلاس والنصب والاحتيال، كما أنها قد تزيد من احتمالات تورط بعض الأفراد في الحوادث الأخلاقية، إما بسبب كمية ونوعية أوقات الفراغ، أو بسبب وجود قدر كافٍ للإنفاق على بعض الحوادث الأخلاقية التي لها تكلفة نقدية يتحملها الفاعل .

١٣ - عدد العمالة

بصورة عامة يؤدي ازدياد العمالة وبالتالي انخفاض حجم البطالة في حالة أن الزيادة في عدد العمالة أكبر من الزيادة في أعداد السكان في سن العمل يؤدي إلى انخفاض الجرائم التي تتسم بالعنف ولكن قد يؤدي إلى زيادة الحافز للاعتداء على الأموال بالسرقة أو بالاحتيال والتزوير أو التزييف .

ولكن عند اعتبار أعداد العمالة حسب الجنسية (سعوديين وغير سعوديين) فإن النتائج تكون مختلفة كما ظهرت في هذه الدراسة .

فبالنسبة لعدد غير السعوديين في القطاع العام فكانت العلاقة عكسية فيما عدا حوادث القتل والاعتداء على الأموال فكانت طردية، وبالنسبة لعدد غير السعوديين في القطاع الخاص فكانت العلاقة طردية فيما عدا حوادث الاعتداء على الأموال وعدد حوادث الاحتيال والنصب .

وبالنسبة لعدد السعوديين في القطاع العام فإن العلاقة كانت طردية فيما عدا حوادث الاعتداء على الأموال والحوادث الأخلاقية فكانت عكسية . وبالنسبة لعدد السعوديين في القطاع الخاص فإن العلاقة كانت أيضًا عكسية فيما عدا حوادث الاعتداء على الأموال وحوادث الاحتيال والنصب .

ولا يبدو أن عدد العمالة غير السعودية في القطاعين العام والخاص يؤثر في أعداد الجرائم بصورة طردية دائماً كما توقعت بعض الدراسات الواردة في مراجعة أدبيات البحث . وهذه النتيجة ناجمة عن طبيعة دخول غير السعوديين إلى أسواق العمل السعودية في القطاعين حيث

تحكمهما قواعد وتنظيمات تحتم اختيار المهارات بصورة تتناسب مع الطلب عليها مما يقلل من فرص التضارب أو التعارض في المصالح .

١٤ - فروق المسافرين والعائدين

وأظهرت النتائج أن العلاقة بين أنواع الجرائم والحوادث الجنائية والفرق بين عدد المغادرين والعائدين غير السعوديين كان عكسياً فيما عدا عدد الحوادث الأخلاقية والحوادث الأخرى .

تحليل الانحدار

من خلال تحليل الدوال الانحدارية للمتغيرات المستقلة أوضحت النتائج اتجاهات العلاقة مع المتغيرات التابعة خاصة بعد أن أبقى الباحث أكثر المتغيرات من حيث الجودة الإحصائية في العلاقات، حيث إن الهدف الأساسي لهذا الجزء توضيح الاتجاهات على أن يقوم الباحث في مرحلة تالية بدراسة أهم المتغيرات المؤثرة في كل نوع من أنواع الجرائم، واستبعاد كل المتغيرات التي توضح وجود مشاكل إحصائية . وأهم الطرق المستخدمة لهذا الغرض :

أولاً : استخدام طريقة الانحدار المرحلي

وفقاً لهذه الطريقة تم استخدام المعالجة الإحصائية بحيث يتم ضبط المتغيرات في النموذج للتعرف على مدى إسهام المتغيرات الأفضل إحصائياً في تباين أعداد الأنواع المختلفة من الجرائم والحوادث الجنائية . ويتم ذلك من خلال تحليل العلاقة بين كل متغير تابع على حدة (نوع من أنواع الحوادث الجنائية) وعدة متغيرات مستقلة، ثم اختيار المتغيرات ذات الأهمية الإحصائية في الإسهام في التباين الظاهر في المتغير التابع .

وأظهرت نتائج هذه الطريقة أن أهم المتغيرات تأثيرًا في جميع أنواع الجرائم والحوادث الجنائية (دون تحديد للنوع) هي حسب الترتيب : وعدد السكان والميزانية العامة، والناتج القومي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج القومي . أما بالنسبة للمتغيرات الأكثر تأثيرًا في حوادث القتل فهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص وميزانية التعليم . وبالنسبة للحوادث الأخلاقية فهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والميزانية العامة، ولحوادث الاحتيال والنصب كانت المتغيرات هي ميزانية الداخلية، وميزانية التعليم، عدد العاملين غير السعوديين في القطاع الخاص ومجموع الخريجين والخريجات من جميع المؤسسات التعليمية . وبالنسبة لحوادث الاعتداء على الأموال فإن المتغيرات هي عدد السكان، والمؤشر العام للأسعار، والفرق بين أعداد غير السعوديين المغادرين والقادمين .

وبالنسبة للحوادث الأخرى فإن المتغيرات تشبه المتغيرات المؤثرة في جميع أنواع الحوادث باستثناء عدد السكان . ويوضح لنا الجدول التالي قيم المعاملات الإحصائية واتجاهات العلاقة .

جدول رقم (٢)

تطور أعداد الجرائم والحوادث الجنائية

السنة	عدد حوادث القتل	عدد حوادث الاعتداء على الأموال	عدد حوادث الاحتيال والتزييف والنصب	عدد الحوادث الأخلاقية	عدد الحوادث الأخرى
١٩٧٠	٤٩	٨٥٤	٤٧	٣٩٢	٣
١٩٧١	٤١	٧٩١	٢١	٣٤٥	٣٦
١٩٧٢	٥٤	٩٨٠	٣١	٣٤٦	١٣
١٩٧٣	٣٩	٩٧٣	٢٦	٣٢٣	١٥
١٩٧٤	٤٥	٩٤٨	١٤	٣٣٩	٢٤
١٩٧٥	٧٠	٨٧٣	١٩	٣٢٨	١٤
١٩٧٦	٤٩	٨٥٣	١٣	٣٢٧	٥
١٩٧٧	٥٨	١١٤٠	٢٧	٣٣٠	٢٢
١٩٧٨	٧٠	١١٨٦	٢٨	٥٤٦	٢٣
١٩٧٩	١٣٦	٣٠٠٥	١٥٥	١٢٩٥	٩٧
١٩٨٠	٨٦	١٧٣٣	١٥٨	١٧٤٦	٥٧
١٩٨١	١٢٤	٣٥٣٥	٢٠٦	١٥٣١	٩٢
١٩٨٢	١٥١	٤٢٣٩	٣٠١	١٥١٥	١٤١
١٩٨٣	١١٦	٤٩٢٥	٤٥٤	١٨٣١	٢٦٧
١٩٨٤	١٥٠	٥٤٩٠	٤١٢	١٩٢٨	٢٨٧
١٩٨٥	١٤٨	٧٠٠٠	٤٣١	١٩٢٢	٣٥١
١٩٨٦	١٣٦	٦٨٥١	٦٩٧	٢٠٩٢	١١٠٣
١٩٨٧	٨٢	٧٥٥٣	٤٤٩	٢٥٧٦	٣١٦
١٩٨٨	١٣٥	٧٤٠٢	٥٢٢	٢٣٠٤	١٠٢٠
١٩٨٩	١٣٠	٩٠٢٢	٦٢٠	٢٦٢٤	١١٣٧
١٩٩٠	١٣٤	٨٦٤٧	٥٨٢	٢٥١٩	١١٠٧٠
١٩٩١	١٧٠	٧٦٤٠	٥٢٤	٢٦٦٢	١٢٥٩٢
١٩٩٢	١٧١	٩٠٠٦	٧٣٨	٣٤٥٣	١١٣٤٨
١٩٩٣	١٦٢	٩٠٧٠	٦٥٥	٣٤٥٨	١١٦١٩
١٩٩٤	١٧٩	١١١٣٦	٦٢٢	٣٢٢٧	١٢١٤٣
١٩٩٥	١٧٠	١٥٢٦٨	٦٣٠	٣٢٦٣	١١٠٢٣
١٩٩٦	١٧٧	١٤١٥٧	٦٧٤	٢٨٤٩	١٢١٣٠
١٩٩٧	١٧٠	١٥٦٨٥	٤٧٠	٣٦٦٤	١٤٢٤٩
١٩٩٨	١١٣	١٣٥٦٨	٢٤٨	٣٣١٤	١٣٦٨٩

ثانياً : استخدام المكونات الرئيسية لعلاج مشكلة الارتباط الخطي

تعتبر طريقة المكونات الرئيسية Principal Components إحدى الوسائل الإحصائية لعلاج مشكلة الارتباط الخطي من خلال تجميع المتغيرات باستخدام شرط التحييد Normalization Condition وهي الدالة الخطية للمتغيرات المستقلة التي لها أعلى معامل تباين Variance [٤١] .

وبعد الحصول على ثلاثين متغيرًا واختيار المتغيرات الملائمة بعد ذلك والتي بلغت ١٨ متغيرًا ثم اختبار محددة العلاقات بحيث تتوحد المكونات المستخدمة في كل دالة انحدارية، وكان عدد المكونات المختارة أربعة وبعد إجراء التحليل الإحصائي تحسنت المؤشرات الإحصائية في بعض الدوال ولكنها لم تتحسن في البعض الآخر .

وتتسم طريقة المكونات الرئيسية بأن المكون الرئيسي يختار في كل مرة الجزء الأكبر من التباين بين المتغيرات ولكن ليس من الضروري أن يمثل هذا الجزء الأكثر ارتباطًا مع المتغير التابع. ومن جهة أخرى فإن العلاقات الخطية للمكونات الرئيسية لا يمكن تفسيرها بصورة مقبولة اقتصادياً[٤٢] .

ويبين الجدول رقم (٣) تجميع المتغيرات المستقلة في أربعة مكونات أساسية . ويحتوي كل مكون أساسي متناوب Rotated Factor للتعبير عن الترابط بين هذه المتغيرات باستخدام طريقة Varimax With Kaiser Normalization . ويؤكد جودة النتائج إحصائياً نتائج مقياس : Kaiser Olkin— Meyer حيث بلغ ٠,٧٧٣، وكذلك باستخدام Barttett's test of Sphericity حيث جاءت النتيجة على النحو التالي :

Chi – Square = 1076.62
Degrees of Freedom = 153.0
Significance = 0.00

وباستخدام مؤشر Eigenvalues
فإن نسبة التباين لكل مكون هي :
المكون الأول = ٦٦,٧٣
المكون الثاني = ١٠,٧٢
المكون الثالث = ٧,٢٢
المكون الرابع = ٥,٥٧

---

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول طريقة المكونات الرئيسية راجع :
a. **G. S. Maddala**, *Economics*, McGraw-Hill Book Company, New York, N.Y. 1977, pp. 193-194.
b. **J. Johnston**, *Econometric Methods*, McGraw-Hill Book Company, New York, N.Y. 1972, pp. 322-331.

(٤٢) **G. S. Maddala**, op. cit., p. 193 .

جدول رقم (٣)

المكونات الأساسية الأربعة

	اسم المتغير	درجة الارتباط
المكون الأول	ميزانية التعليم	٠,٦٠٦
	ميزانية الداخلية	٠,٨٥٣
	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٠,٨٣١
	الإنفاق الاستهلاكي العام	٠,٧٦٥
	عدد السكان	٠,٩٣٥
	متوسط الأجور في القطاع العام	٠,٩١٨
	متوسط الأجور في القطاع الخاص	٠,٨٧٠
	عدد الخريجين والخريجات	٠,٨٨٢
	عدد العاملين غير السعوديين	٠,٩٣٣
	عدد العاملين السعوديين	٠,٩٣٠
المكون الثاني	الناتج القومي الإجمالي	٠,٧٦٨
	الميزانية العامة	٠,٨٦٢
	الإعانات الحكومية	٠,٦٣٣
	تكوين رأس المال الثابت	٠,٨٢٤
	المؤشر العام للأسعار القياسية	٠,٧٢٣
	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	٠,٩٦٤
المكون الثالث	ميزانية الخدمة الاجتماعية	٠,٩٢٥
المكون الرابع	فرق غير السعوديين المغادرين والقادمين	٠,٩٦١

الاستنتاجات

أدت التطورات والإنجازات التنموية التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال العقود القليلة الماضية إلى تغيرات في مختلف الجوانب الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، وغيرها . ومثل أي مجتمع آخر تطورت أعداد الجرائم والحوادث الجنائية، وكذلك أنماطها إلا أن تمسك المملكة العربية

السعودية بالشريعة الإسلامية كـأحد المرتكـزات الأساسـية، وحرصـها علـى تعميـق مفـهوم الأمـن والأمان، قد أدى إلى محدودية انتشار الجرائـم والحـوادث الجنائيـة . ومـن واقـع الأحـداث التاريخيـة وتجارب المجتمعات الأخرى فإن المتغيرات الاقتصاديـة، وخاصـة انخفـاض الدخـل أو سـوء توزيعـه وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، تـؤدي إلى زيـادة أعـداد الجرائـم والحـوادث الجنائية وتنوع أنماطها .

ولهذا فإن الحد من الجريمة والجرائم مرتبط بصورة مباشرة بالسياسات والإجراءات التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية وخاصة الـتي لهـا انعكاسـات نوعيـة واجتماعيـة . وبالتـالي فـإن المتوقـع أن يتضمن تخطيط السياسات الاقتصادية لتحقيـق أهـداف معينـة تقليـص الجرائـم والحـوادث الجنائيـة، وبصفة عامة كل الانحرافات الاجتماعية . وكذلك عند رسم السياسـات الـتي تختـص بـها الجـهات الأمنيـة، فإنـها تـأخذ في اعتبارهـا فعاليـة المتغـيرات الاقتصاديـة في التأثـير علـى معـدلات الجرائـم والحوادث الجنائية . ومن جهة أخرى فإن اختلاف أنواع وأنماط الجرائم مثل حوادث الاعتداء على الآخرين باسـتخدام العنـف، أو باسـتخدام الحيـل والمكـائد للاعتـداء علـى أموالهـم وممتلكاتـهم، أو الاعتداء على الذات، أو الاعتداء على القيـم والعـادات والتقـاليد، وغـير ذلـك مـن أنـواع الجرائـم والحوادث الجنائية يعني اختلاف نتائجها وكذلك أسبابها ومدى تأثرها بالتغيرات الاقتصادية .

ولا شك أن فعالية الحد من الجرائم والحوادث الجنائية وتقليصها إلى أدنى حد ممكن سيؤدي إلى العديد من الانعكاسات الإيجابية على المتغيرات الاقتصادية مثل إنتاجية الموارد البشرية، وتخفيض تكاليف التنمية، وزيادة فعالية السياسات الاقتصادية والنقديـة والماليـة، وارتفـاع مسـتوى الرفاهيـة وتعظيم أهداف التنمية إلى أقصى حد .

ومن هذا المنطلق فإن فعالية تحقيق التنمية بمفهومها الشامل يؤدي إلى الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي والأمني، وضمان استمتاع أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع بثمـار هـذه التنميـة . وقـد يكون من الصعوبة حصر توصيات محددة لتقليص الجرائم والحوادث الجنائية، ولكن يمكن الاستنتاج بأن الجهود الفعالة في هذا المجال تتضمن :

- رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل .
- زيادة الاستثمار في التنمية البشرية بمفهومها الكمي والنوعي بما في ذلـك التربيـة والتوعيـة الدينية والأخلاقية وزيادة مستوى المعارف من خلال التعليم والتدريـب لضمـان إيجـاد فـرص عمـل

لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المقيمين من غير المواطنين في المجتمع، وضرورة التحكم في المقيمين بصورة غير نظامية، والعمل على تفعيل مشاركة المقيمين بصورة نظامية وتنمية إحساسهم بالبيئة التي يعيشون فيها ولو بصورة مؤقتة . وبالإضافة إلى حل مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة، يجب العمل على حل مشاكل الفراغ لدى الفئات الأخرى خارج سوق العمل خاصة الشباب . فإذا كانت البطالة الإجبارية تولد الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعوره بانعدام العدالة مما يقوده إلى الرذيلة بجميع صورها، فإن الفرد العاطل تتولد لديه نزعة عدوانية على محيطه الاجتماعي تدفعه للخروج على قوانين وقيم المجتمع .

• زيادة الاستثمار في مجالات الأمن لضمان فعالية تطبيق القوانين والأنظمة، وضمان فعالية العقوبات على مرتكبي الجرائم والحوادث الجنائية، وتفعيل مهارات العاملين في مجالات الأمن من خلال التدريب واستخدام أحدث الطرق والأدوات والمعدات التي تساهم في الحد من الجرائم، وسرعة القبض على الفاعلين وعقابهم . كما أن الاستثمار في الأمن يزيد من تكاليف القيام بالجرائم والحوادث الجنائية ويحد منها .

• العمل على الجوانب الإصلاحية والتهذيب والتوعية والتأهيل لمرتكبي الجرائم والحوادث الجنائية لضمان عدم تكرار أفعالهم وسهولة عودتهم للانخراط في المجتمع كمواطنين عاملين منتجين.

• تشجيع الدراسات والأبحاث في مجالات الظواهر والانحرافات الاجتماعية ووسائل حماية الأمن ومتابعة الجرائم والحوادث الجنائية وآثارها المختلفة في مختلف المواسم والأوقات الجنائية ومختلف المناطق والأماكن .

• تفعيل التعاون الإقليمي والدولي في مجالات حماية الأمن والاستفادة من خبرات المجتمعات والدول الأخرى في هذه المجالات .

مصادر البيانات

(أ) مصادر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية

قام الباحث بجمع البيانات المتاحة حول المؤشرات للسنوات من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٨م من المصادر التالية :

(أ) وزارة التخطيط – حقائق وأرقام – منجزات خطط التنمية، أعداد ١٩٧٠– ١٩٨٦م وكذلك ١٩٧٠–١٩٩٨م .

(ب) وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني – الكتاب الإحصائي السنوي – سنوات مختلفة .

(جـ) وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني – المؤشر الإحصائي – الأعداد ٥ – ٢١

(د) وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني – مؤسسة النقد العربـي السـعودي، التقريـر السـنوي – أعداد مختلفة .

(هـ) وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني – إحصائيات القوى العاملة .

(و) ديوان الخدمة المدنية – الخدمة المدنية بالأرقام .

(ز) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – التقرير الإحصائي السنوي .

وأهم البيانات المستخدمة هي :

١ ـ عدد السكان .

٢ ـ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاع الحكومي والخاص .

٣ ـ إجمالي تكوين رأس المـال الثـابت لكـل مـن القطـاع الحكومـي والخـاص غـير البـترولي (بأقيام المشترين) .

٤ ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والحكومي (بأقيام المشترين) .

٥ ـ الرقم القياسي لتكلفة المعيشة للأسر السعودية متوسطة الدخل .

٦ ـ مخصصات الخدمة الاجتماعية في الميزانية .

٧ ـ الصادرات والواردات .

٨ ـ ميزانية الدولة (النفقات) .

٩ ـ ميزانية الداخلية .

١٠ ـ ميزانية التعليم .

١١ ـ عدد خريجين وخريجات المؤسسات التعليمية العامة والعالي والمهنية والفنية .

١٢ ـ متوسط الأجر السنوي في القطاع العام والخاص .

١٣ ـ عدد العمالة في القطاع الحكومي والخاص .

١٤ ـ حجم الإعانات الحكومية .

(ب) مصادر البيانات المتعلقة بالجرائم

أهم مصدر للبيانات المتعلقة بالجرائم في المملكة العربيـة السـعودية هـو الكتـاب الإحصـائي السنوي الذي تصدره وزارة الداخلية . وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الواردة في الكتاب

الإحصائي للسنوات من ١٣٨٦هـ (لكل سنة كتاب إحصائي منفصل) .

ومع تطور إصدار هذه الكتب الإحصائية حدثت مجموعة من التغيرات على طريقة الإحصائيات نلخص ما يتعلق بهذه الدراسة في النقاط التالية :

من سنة ١٣٨٦ إلى ١٣٩٨هـ (ثلاثة عشر سنة، يوجد إحصائيات توضح عدد جرائم القتل العمد، الأخلاقية، الاعتداء على الأموال، النصب، الاحتيال والتزوير، جرائم متنوعة . وهذه الإحصائيات مقسمة أيضاً حسب الجنسية (سعودي و غير سعودي) . والجنس (ذكر وأنثى) والسن (بالغ وحدث) . كما ورد في هذه الإحصائيات عدد حوادث المرور والحريق بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي حسب المدن والمناطق وشهور السنة بجميع أنواع الجرائم والحوادث . كما يلاحظ عدم وجود أي بيانات عن جرائم المخدرات .

من سنة ١٣٩٨هـ ظهرت مجموعة جديدة من الإحصائيات حول التهديد ومحاولة القتل، الانتحار، ومحاولة الانتحار، الخطف، الاعتداء، المضاربة، الرشوة، شرب وصنع المسكرات. كما وردت إحصائيات عن السجناء المحكومين والموقوفين .

من سنة ١٤٠٠هـ، أضيفت مجموعة جديدة إلى الإحصائيات السابقة فأصبحت الجرائم تشمل أيضًا: قتل خطأ، اعتداء أدى إلى وفاة، حريق عمد، تزوير، تزييف، انتحال شخصية، هروب وتغيب، حيازة سلاح بدون ترخيص .

كما تم تخصيص جزء إضافي لجرائم المخدرات وتقسيمها إلى مستعمل ومروج ومهرب (ولكنها لا تدخل في مجموع الجرائم) .

من الملاحظ أن التقسيم الذي تتبعه الدراسات والكتب القانونية يتمثل في ثلاثة أنواع : الجرائم، الجنح، المخالفات . أما التقسيم الذي تتبعه معظم الدراسات الاقتصادية (الواردة في قائمة المراجع) فيتمثل في تقسيم الجرائم إلى اعتداء على النفس، اعتداء على الأموال، واعتداء على الذات (مثل جرائم المخدرات وتناول المسكرات) . كما توسعت بعض الدراسات لتفرق بين الاعتداء الذي يتم باستخدام العنف، والاعتداء الذي يتم باستخدام الحيلة والتخطيط الماكر ٠ كما ورد في استعراض أدبيات البحث) .

وبالرغم من الجودة النسبية لإحصائيات الجريمة في المملكة العربية السعودية، خاصة من حيث التوزيع الجغرافي والموسمي والتوزيع حسب الجنس والجنسية والعمر، إلا أن البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية لا تتبع نفس التوزيع فمثلاً لا نجد الناتج الإجمالي المحلي الخاص أو الحكومي موزعاً حسب المناطق الجغرافية أو شهور السنة .

وأهم البيانات المستخدمة

١ ـ عدد جرائم الاعتداء على النفس (وتشمل جرائم القتل العمد، القتل الخطأ، تهديد ومحاولة قتل، الانتحار ومحاولة الانتحار، اعتداء أدى إلى وفاة، والخطف) . (مع عدد المتهمين السعوديين وغير السعوديين) .

٢ ـ عدد جرائم الاعتداء على الأموال بالعنف (وتشمل جرائم السرقات وحريق عمد) مع عدد المتهمين السعوديين وغير السعوديين .

٣ ـ عدد جرائم الاعتداء على الأموال بالحيلة (وتشمل جرائم التزوير والتزييف والنصب والاحتيال وانتحال الشخصية) مع عدد المتهمين السعوديين وغير السعوديين .

٤ ـ الجرائم الأخلاقية (وتشمل جرائم الرشوة، والأخلاقية، وشرب وصنع وبيع المسكرات وجرائم الاعتداء والمضاربة) مع عدد المتهمين السعوديين وغير السعوديين .

٥ ـ الجرائم الأخرى (وتشمل الجرائم الأخرى، الهروب والتغيب وحيازة سلاح بدون ترخيص) وعدد المتهمين السعوديين وغير السعوديين .

٦ ـ عدد قضايا المخدرات للاستعمال والترويج والتهريب وعدد المتهمين الإجمالي في هذه القضايا.

٧ ـ عدد السجناء المحكومين سعوديين وغير سعوديين .

٨ ـ عدد السجناء الموقوفين سعوديين وغير سعوديين .

٩ ـ عدد السيارات .

١٠ ـ عدد حوادث المرور .

١١ ـ عدد القادمين سعوديين وغير سعوديين .

١٢ ـ عدد المغادرين سعوديين وغير سعوديين .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

ابن جبير، محمد إبراهيم، *دراسة حول معنى الجريمة في الشريعة الإسلامية*، الندوة العلمية لمكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية ١٢–١٦ شوال ١٣٩٦هـ، الجزء **الأول**، الرياض ، ص ص ٣٨–٣٩ .

بنهام، رمسيس، *علم الإجرام*، الجزء **الثاني والثالث**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف: الإسكندرية ، ١٩٨٥م.

خفاجي، حسن علي، *دراسة في علم الاجتماع الجنائي*، الطبعة الثانية، شركة المدينة للطباعة والنشر:جدة،١٩٨١م.

الدوري، عدنان، *أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي*، جامعة الكويت : الكويت ، ١٩٧٣م.

السراج، عبود، *علم الإجرام وعلم العقاب*، الإصدارة **الثانية**، جامعة الكويت: الكويت ، ١٩٨٣م.

عبد الله، محمد حامد، *أنواع الجرائم الاقتصادية في النظام الرأسمالي والاشتراكي*، بحث مقدم للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب : الرياض ١٤١٧هـ . (غير منشور)

علي، يسرا أنور، وآمال عبد الرحيم عثمان، *علم الإجرام وعلم العقاب*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠م.

العوجي، مصطفى، *الجريمة والمجرم*، مؤسسة نوفل : بيروت ، ١٩٨٠م .

القهوجي، علي عبد القادر، *الإجرام والعقاب*، الدار الجامعية : الإسكندرية ، ١٩٨٤م.

مراد، فاروق عبد الرحمن، دراسة عن مكافحة الجريمة في المملكة وأثر تطبيق الشريعة الإسلامية، *وثائق الندوة العلمية لدراسة تطبيق الشريعة وأثرها في مكافحة الجريمة*، وزارة الداخلية، الرياض ١٦–٢١شوال ١٣٩٦هـ .

المعلمي، يحيى عبد الله، الأمن والأمان في وطن الخير والإيمان، *مجلة المنهل*، العدد **٣٤٦**، السنة **٥١**، المجلد **٤٦**، مطابع سحر : جدة .

نجم، محمد صبحي، *المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب*، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ١٩٧٩م.

النمري، خلف سلمان صالح، *الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي*، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، ١٩٩٩م .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

Burt, Cyril, The yound Deliquent, University of London Press, 1st Ed, London, 1925.

Gary Becker and **William Landes** (eds.) Essays in the Economics of Crime and Punishment, Colombia University press, New York, N.Y. 1974.

Gary Becker, Crime and Punishment: An Economic Approach, *Journal of Political Economics*, No. **76**, March/April 1968.

Geraid M. Meier, Leading Issues in Economic Development, Third Edition, Oxford University Press, New York, N. Y., U.S.A., 1976.

Gordon Tullock, The Welfare Costs of Tariffs, Monopolies and Theft-Western Economics No. **5**, June 1967.

Isaac Ehrlich, Participation in Illegitimate Activities, *J.P.E.*, No. **81,** May/June 1978.

Johnston, Econometric Methods, McGraw–Hill Book Company. New York, N.Y. 2nd Edition 1972.

Maddala, Econometrics, McGraw-Hill Book Company, New York, N. Y. 1977.

Mckenzid and **Tullock,** The New World of Economics, Richard D. Irwin, Inc, Homewood, Illinios. U.S.A., 1975.

Robert Barro, The Control of Politicians: An Economic Model, *Public Choice*, No. 14, Spring 1973.

The Impact of Economic Changes on Crime in Saudi Arabia

SAIYED FATHI AL-KHOULI

Associate Professor
Department of Economics
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. Crime is one of the major externalities of development. As the economy move from satisfying the peoples' basic need to higher level of economic welfare, the crime rate will increase. This study aim to identify the relationship between crime and economic indicators such as unemployment inflation, famine, and income misdistribution. The first part discusses the concept of development, welfare, and the definition of crime and motivation. This research paper review literature concerning the relation between economic development and crime, and the economic explaining of crime. Using the available data, this paper use statistical analysis to identify the relationships between economic development and crime. Last part of the study is for regression analysis and principal components analysis to reach some conclusions about the economics of crime.